

هي دفع الحاجة فيجوز الصرف للصنفين ولحد يوجد فيه
 الحاجة فالتعلييل بالحاجة في الصور تسمى تغيير الحكم النص
 وفي جواز تغير لفظ تكبير الانتاح اي غيبرتم النص وهو
 قوله تعالى وقد تكفركم بالتعلييل بان المراد تعظيم الله تعالى
 فيغير ما يجي لفظ كان نحو الله اجل ونحوه وفي ازالة الخيب
 بغير الماء اي غيبرتم النص وهو قوله عليه السلام ما طهر
 وفرد عليه السلام حتىه واقرضيه ثم اعسلتم بالماء قلنا
 المراد النسوية بالكيل وهي لا تصود الا في الكثير لان
 المراد النسوية النسوية في قوله عليه السلام الاسواء
 بسواء والنسوية المتبرع شرعا في الطعومات النسوية
 بالكيل وهي لا تصود الا في الكثير فلا نسلم انه يجم
 القليل والكثير كما يقال لا تقتل حيوانا الا بالسكين
 معناه لا تقتل حيوانا من سائده ان يقتل بالسكين الا
 الا بالسكين فقتل حيوان لا يقتل بالسكين كالقرا والبغ
 لا يدخل تحت النهي وانما كان تغييرا اذا كان الاصل
 واجبا لعينه وليس كذلك فان الصدقة تحطت مع غيرها
 ضرورة وقع الحاجة وهي مختلفة فلا يمس جواز
 دفع القيم اي انما كان التعلييل في دفع القيم تغييرا
 للنص اذا كان الاصل ومما الشاة مثلا وجبا للفقير
 لعينه

لعينه وليس كذلك فان الزكاة عما ومحصنة لغيرها
 فيها انما هي حق الله تعالى لكن سقط عنه في صورة ذلك
 باذنه بدلالة النص لانه وعدا ذاق الفقير بقوله لا يجزي
 المراد زقها ثم واجب على الاغنيا ما لا يمسح ثم امر باذالك
 المعتمد وهي الادراك المختلفة من ذلك المسح ولا يمكن
 ذلك الا اذا الاستسداد الرفيكون متضمنا للاسوة
 بالاستسداد الرفا لسلطان بعد مواعيد مختلفة ثم امر
 بعض وكلاهما باذابها من مال معين عند يكون اذنا
 بالاستسداد الرفا وكذا هنا فنبت هنا الحكم بان الاستسداد
 وملاحية عين الشاة لان تكون مصروفة الي الفقير والحكم
 الاورثت بدلالة النص واما الحكم الثاني المستفاد من قوله
 عليه السلام في جنس من الابرار السائمة شاة فقد عملناه
 بالحاجة فان الصدقة مع وسبقها حلت هذه الامنة لاجل
 الحاجة بعد ان لم تكن في الامم الماضية فاذا كانت عين
 الشاة صالحة للصرف الي الفقير للحاجة فيكون قيمتها صالحة
 ايضا لهذه العلة فالتعلييل وقع في هذا الحكم وليس فيه تغيير
 حكم النص بل التغيير في الحكم الاول ومما ثبت بالنص
 لا بالتعلييل فيكون تغيير النص بالضرورة مع التعلييل والحكم
 احكامه فيه تغيير النص وهذا متبع قول في الاسلام فساد

